حكومة ميانمار على استقبال زيارة من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار ووافقت مبدئيا على السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بمقابلة المحتجزين المتبقين[٤٤].

وأعرب جميع المتكلمين عن تأييدهم لعمل المستشار الخاص. وأعرب عدد من الممثلين عن القلق إزاء عمليات الاحتجاز والعنف التي تستخدمها القيادة العسكرية. وأعرب بعض المتكلمين عن أسفهم لطرد المنسق المقيم. ودعا العديد من المتكلمين إلى الحوار السياسي والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان وإلى الانتقال نحو الديمقراطية، وشدد عدد قليل من المتكلمين على أن العودة إلى حالة الأمر الواقع ليست خيارا. ورحب العديد من الممثلين بالبيان الصادر عن داو أونغ سان سوو كيي واستعدادها للحوار.

وذكر عدة متكلمين أن النهج الذي تتبعه سلطات ميانمار إزاء بعثة المستشار الخاص للأمين العام لم يكن متماشيا مع توقعات المجلس[٤٥]. وأشار العديد من المتكلمين أيضا إلى أهمية الدور الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا[٤٦]. وأكد ممثلا الصين وميانمار موقفيهما، وهما أن الحالة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين[٤٧].

(٤٤) S/PV.5777، الصفحات ٢-٥.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (بلجيكا)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٦ (إيطاليا).

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (بلجيكا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (الصين)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (بيرو)؛ والصفحة ١٩ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٠ (غانا)؛ والصفحة ٢١ (قطر)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٦ (اليابان).

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الصين) والصفحة ٢٣ (ميانمار).

٢٧ – رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

الإجراءات التمهيدية

القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٩٠ المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦

برسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (فرنسا)[١]، طلب ممثل اليابان عقد جلسة فورية لمجلس الأمن للنظر في ما قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إطلاق لقذائف تسيارية أو مركبات طائرة غير محددة الهوية.

وفي الجلسة ٥٤٩٠، المعقودة استجابة لهذا الطلب في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ”رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة“. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة

(١) S/2006/481.

واردة من الولايات المتحدة[٢]، تتفق مع طلب اليابان عقد جلسة فورية لمجلس الأمن للنظر في المسألة المشار إليها في الرسالة المؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة من ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[٣]، يحيل بها رد الناطق باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على سؤال طرحته وكالة الأنباء المركزية الكورية في ما يتعلق بعمليات إطلاق القذائف التي جرت مؤخرا. وفي الرسالة، ذكر الناطق باسم وزارة الخارجية أن عمليات إطلاق القذائف الأخيرة كانت جزءا من تدريبات عسكرية روتينية نظمها الجيش الشعبي الكوري لتعزيز قدرة البلد العسكرية على الدفاع عن نفسه. وأكد على أن ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقها المشروع كدولة ذات سيادة لا يخضع لأي قانون دولي أو اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

وأدلى ببيانات العديد من أعضاء المجلس وممثلا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا[٤]. ووجه الرئيس بعد ذلك انتباه الأعضاء إلى مشروع قرار[٥]، طرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

أدان عمليات الإطلاق المتعددة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

وطالب بأن تعلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جميع الأنشطة المتصلة ببرنامجها للقذائف التسيارية؛

وألزم جميع الدول الأعضاء بأن تقوم وفقا لسلطاتها وتشريعاتها القانونية الوطنية، وبشكل يتمشى مع القانون الدولي، بممارسة الحذر، ومنع نقل القذائف والأصناف والمواد والسلع والتكنولوجيا المتعلقة بها إلى برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذات الصلة بالقذائف أو أسلحة الدمار الشامل؛ وألزم جميع الدول الأعضاء بمنع شرائها من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونقل أي موارد مالية ذات صلة ببرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بالقذائف أو أسلحة الدمار الشامل؛

وحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة الفورية إلى المحادثات السداسية الأطراف دون شرط مسبق؛

وأيد المحادثات السداسية الأطراف، ودعا إلى استئنافها في وقت مبكر، وحث جميع المشاركين على تكثيف جهودهم الرامية إلى التنفيذ الكامل للبيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بهدف تحقيق خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل يمكن التحقق منه، وبطريقة سلمية، وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا.

وذكر عدة متكلمين أن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف هو أمر يثير قلقا بشأن السلام والأمن الدوليين[٦]. وحذر بعض المتكلمين من أن الحالة وخيمة بشكل خاص بالنظر إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعمل على تطوير قدرات الأسلحة النووية

---

(٢) S/2006/482.

(٣) S/2006/493.

(٤) لم يدل ببيانات ممثلو كل من بيرو، والدانمرك، وسلوفاكيا، وغانا، وقطر، والكونغو، واليونان.

(٥) S/2006/488.

(٦) S/PV.5490، الصفحات ٢-٤ (اليابان)؛ والصفحات ٤-٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٦ (الصين)؛ والصفحة ٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٨ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (فرنسا).

لديها[٧]. ودعا عدة متكلمين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى المحادثات السداسية[٨].

ورحب ممثل اليابان بالقرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، الذي وصفه بأنه بعث برسالة قوية لا لبس فيها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأوضح أن إطلاق القذائف هو تهديد مباشر لأمن اليابان، ولكن طابع التهديد أخطر من ذلك بكثير، خاصة بالنظر إلى ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها صنعت أسلحة نووية وأنها بلدا متصدرا نشر القذائف التسيارية والتكنولوجيا ذات الصلة. وحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أيضا على التخلي عن كل أعمالها المتعلقة بالأنشطة النووية وشجع الدول الأخرى على ممارسة الحذر ومنع نقل الأصناف ذات الصلة بالقذائف إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنها[٩].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد انتهكت التزامات دولية عديدة بذلك الصنيع بما يشكل خطرا مباشرا يتهدد السلم والأمن الدوليين. ورحب بأن المجلس اتخذ إجراء واضحا وحازما بالإجماع، وقارن ذلك باستجابة المجلس الضعيفة والواهنة في عام ١٩٩٨. وأوضح أن القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) قد بعث بالإجماع برسالة قاطعة لا لبس فيها إلى بيونغيانغ مفادها بأن عليها تعليق برنامجها للقذائف التسيارية، وإيقاف شراء المواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، وتنفيذ الالتزام الذي تعهدت به في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بتفكيك أسلحتها النووية وبرنامجها النووي القائم تفكيكا يمكن التحقق منه. وحث الدول الأخرى على أن تفعل ما باستطاعتها لمنع نقل الموارد إلى برنامج القذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأسدى النصح إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالكف عن ”ألاعيب شفير الهاوية“ التي تقوم بها التي جعلت البلد أقل أمنا، وليس العكس. واختتم بيانه بالتأكيد على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا لم تمتثل للقرار ستعود الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى إلى مجلس الأمن من أجل اتخاذ تدابير أخرى[١٠].

ورحب ممثل الصين بالقرار وذكر أن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق عدد من القذائف ”دون إخطار مسبق“ قد أثار قلق المجتمع الدولي على نطاق واسع. وقال إن الصين ظلت دائما ملتزمة بصون السلم والاستقرار الدوليين في شبه الجزيرة الكورية، وإن الصين ألحت بشأن ضرورة تسوية المسائل ذات الصلة من خلال الحوار السلمي، وإنها تعارض أي أعمال تؤدي إلى التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وقال إن الصين لديها هدفان أساسيان، هما صون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، والإبقاء على مجلس الأمن موحدا. وفي هذا الصدد، أوضح أن الصين والاتحاد الروسي قدمتا عناصر لصياغة مشروع بيان رئاسي، ومشروع قرار، وقد بذلتا جهودا بنّاءة ودؤوبة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة بين أعضاء مجلس الأمن. وقال إن بلده يعارض فرض اللجوء إلى التصويت على مشروع قرار لا يؤدي إلى الوحدة، وقد يزيد الحالة سوءا وتعقيدا. وأعرب عن أمله أن يساعد القرار الذي اتُخذ جميع

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢-٤ (اليابان)؛ والصفحات ٤-٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (فرنسا).

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ٢-٤ (اليابان)؛ والصفحة ٦ (الصين)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (فرنسا)؛ والصفحة ١١ (جمهورية كوريا).

(٩) المرجع نفسه، الصفحات ٢-٤.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

الأطراف المعنية على التصرف برصانة، ومواصلة المساعي الدبلوماسية لإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وتطبيع العلاقات بين البلدان المعنية[١١].

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن بالغ قلقه إزاء عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال إن رد مجلس الأمن يجب أن يكون حازما، لكن، في الوقت ذاته، مضبوطا بشكل دقيق ومتوازنا. وحذر من أن الهدف الأساسي يجب ألا يكون تأجيج المشاعر، أو التهديد بعزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من اللازم أن تعيد وقفها الاختياري لتجارب إطلاق القذائف التسيارية، وأن تستأنف المفاوضات بشأن برنامجها للأسلحة النووية. وأشار أيضا إلى أن نص القرار كان حلاً وسطاً توصل إليه بلده، إلى جانب الصين، مع اليابان والولايات المتحدة ومقدمين آخرين، ولكنه يعتقد أن القرار يبعث بإشارة مناسبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن ضرورة ممارسة ضبط النفس، والامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالقذائف[١٢].

وأعرب ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة عن أمله في أن تبعث الرسالة التي يوجهها هذا القرار روح الحوار والتعاون من أجل تهيئة مناخ السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا[١٣].

وأوضح ممثل فرنسا أن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذائف تسيارية قادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل يعرِّض أمن جنوب شرق آسيا وما ورائها لخطر شديد لأسباب عديدة. ومن بين هذه الأسباب أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت أنها طورت أسلحة نووية، وهي لم تنضم إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأنها تحاول زيادة مدى قذائفها القادرة على حمل هذه الأسلحة، وأنها اليوم المسؤول الرئيسي عن انتشار الأسلحة التسيارية في العالم، لا سيما في مناطق التوتر. وهذه العوامل مجتمعة تجعل تجارب إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا حدثا يعرِّض أمن المجتمع الدولي برمته للخطر. وأوضح أن معنى القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) هو أن واجب مجلس الأمن أن يدين تلك التجارب وأن يضمن تعبئة المجتمع الدولي لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تطوير برامجها لإنتاج القذائف وأسلحة الدمار الشامل. ورحب الممثل أيضا باتخاذ هذا القرار بالإجماع باعتباره يشكل تطورا هاما في جهود مجلس الأمن لمكافحة عدم الانتشار[١٤].

وقال ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنه ''أمر ليس له ما يبرره، وسلوك أقرب إلى سلوك العصابات'' أن يناقش مجلس الأمن تدريبات إطلاق القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك سواء من ناحية اختصاص مجلس الأمن أو من زاوية القانون الدولي. وأدان محاولات بعض البلدان إساءة استخدام مجلس الأمن ''لغرض سياسي حقير هو عزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والضغط عليها''. وإيجازاً، قال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) رفضا كاملا. وأوضح أن تجارب إطلاق القذائف الناجحة الأخيرة كانت

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

جزءاً من تدريبات عسكرية روتينية وممارسة لحق بلده المشروع كدولة ذات سيادة في تعزيز قدرته على الدفاع عن النفس – وهو حق لا يخضع لأي قانون دولي أو اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف. وأوضح أنه بالنسبة للوقف الاختياري لتجارب إطلاق القذائف بعيدة المدى، فإنه كان سارياً حين كان الحوار قائماً بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة فحسب، إلا أنه نظرا لأن إدارة بوش قد أوقفت الحوار الثنائي كلياً، فإن الوقف الاختياري لتجارب إطلاق القذائف لم يعد قائماً. وأوضح أن الأمر نفسه ينطبق على الوقف الاختياري لتجارب إطلاق القذائف بعيدة المدى الذي اتفقت عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان: فالاتفاق لم يعد قائماً لأن اليابان ”لم تحترم التزاماتها“ بموجب الاتفاق، بل ”جعلت مسألة الاختطاف مسألة دولية“. كذلك، لم يعد الاتفاق الصادر عن المحادثات السداسية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥ على إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية قائما لأن الولايات المتحدة قامت بفرض جزاءات مالية على بلده وهددته بإجراء تدريبات عسكرية على نطاق واسع. وأوضح أن الدافع لما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو ردع الولايات المتحدة وضمان توازن القوى، وصون السلم والاستقرار في شمال شرقي آسيا، لا سيما في ضوء أن الولايات المتحدة قد وضعت بلده على قائمة محور الشر، وجعلته هدفا لهجوم نووي استباقي. وأكد أنه ”سيكون من الحماقة تماما إخطار واشنطن وطوكيو“ مسبقا بإطلاق القذائف، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة، التي من الناحية الفنية، في حالة حرب مع بلده كانت تهدد طوال شهر بالتصدي للقذائف بالتواطؤ مع اليابان. واختتم بيانه قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متمسكة بعزمها على جعل شبة الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية عن طريق التفاوض السلمي، وسيمضي الجيش الشعبي الكوري قدما في عمليات إطلاق القذائف في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز قوة الردع لأغراض الدفاع عن النفس في المستقبل[١٥].

وأعرب ممثل جمهورية كوريا عن أسفه لقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إطلاق القذائف. وقال إن هذا التصرف يؤثر سلبا على العلاقات بين الكوريتين، وحث كوريا الشمالية على العودة إلى المحادثات السداسية والامتثال لجهود عدم الانتشار الدولية[١٦].

البيان الذي أصدره الرئيس في الجلسة ٥٥٤٦ المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٤٦، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أدلى الرئيس (اليابان) ببيان باسم المجلس[١٧]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أعرب عن بالغ قلقه إزاء بيان وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الذي أعلنت فيه أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستجري تجربة نووية في المستقبل.

وأكد أن تلك التجربة ستترتب عليها إدانة شاملة من المجتمع الدولي؛ وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ألا تُقدم على تلك التجربة وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفاقم من حدة التوتر، وأن تعمل على تسوية الشواغل المتعلقة بعدم الانتشار، وأن تُيسّر إيجاد حل سلمي شامل عن طريق الجهود السياسية والدبلوماسية؛ وأكد من جديد ضرورة أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالا كاملا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦)؛

(١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(١٧) S/PRST/2006/41.

وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة الفورية إلى المحادثات السداسية الأطراف دون شرط مسبق، والعمل على التنفيذ السريع للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ولا سيما التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة.

وشدد على أن التجربة النووية، إن أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سوف تشكل تهديدا صريحا للسلام والأمن الدوليين، وأن مجلس الأمن، في حالة ما إذا تجاهلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نداءات المجتمع الدولي، سوف يتصرف بما تقتضيه مسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٢٨ - رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

الإجراءات التمهيدية

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٥٧٦ المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٧٦، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، التي دعي ممثل نيبال للمشاركة فيها، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله، بدون اعتراض، البند المعنون "رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن"[١].

وقد أفاد الأمين العام في الرسالة، في ما يتعلق بعملية السلام في نيبال وطلب المساعدة من الأمم المتحدة في تلك العملية، بأن محادثات السلام بين تحالف الأحزاب السبعة الذي يشكل حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) أسفرت عن نجاح إبرام اتفاق مهم في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، مدعم باتفاق سلام شامل، وُقع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي ذلك الاتفاق، اتفق الطرفان على الترتيبات الأساسية لتجميع مقاتلي جيش التحرير الشعبي الماوي وتخزين أسلحة وذخائر الجانبين. وينص اتفاق السلام الشامل على التزام الطرفين بتحويل وقف إطلاق النار الراهن إلى سلام دائم.

وذكر الأمين العام بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من رئيس وزراء نيبال[٢]، والرسالة الواردة في نفس التاريخ من رئيس الحزب الشيوعي النيبالي[٣]، والرسالة المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في نيبال[٤]، أنه قد طُلب إلى الأمم المتحدة مراقبة الترتيبات ذات الصلة بإدارة الأسلحة والأفراد المسلحين من خلال توفير مراقبين مؤهلين مدعومين بقدرة تقنية ملائمة. ونطاق وطابع هذه المساعدة هما في مرحلة الاستشارة بين الممثل الخاص للأمين العام والأطراف المعنية، بهدف تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة لتشكيل جمعية تأسيسية. وقال الأمين العام إنه قبل إجراء تقييم من هذا القبيل، لابد أن يكون بمقدور الأمم المتحدة مساعدة عملية السلام خلال المرحلة الانتقالية الحالية من خلال النشر المسبق

(١) S/2006/920.

(٢) S/2006/920، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثالث.